الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي لشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

لتعاون مع مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة

المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهات-

يومي: 15/14نوفمبر 2016

عنوان المداخلة:

"مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الإسمنت-".

1المشارك المتدخل:

الإسم واللقب: دحدوح نجيب

الدرجة العلمية: ماجستير تخصص: الإدارة البيئية في منظمات الأعمال

المؤسسة العلمية:جامعة مُحَّد بوضياف لمسيلة

رقم الهاتف المحمول:26 19 73 60 06

البريد الإلكتروني: DADO_NADJIB@yahoo.fr

محور المداخلة: نماذج رائدة لمؤسسات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

عنوان المداخلة: مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الإسمنت".

الملخص:

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية أحد أكبر التحدت التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زدة معدلات التنمية، فإنه لمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكوت وعناصر النظام البيئي، ويعتبر قطاع صناعة الإسمنت أحد أهم القطاعات المؤثرة على التوازن البيئي، دف الدراسة إلى الكشف عن واقع تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية البيئية اتجاه اتمع، والى ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية عتبارها أسلو إدار حديثا، وضرورة اقتصادية دف إلى حماية اتمع والبيئة من مظاهر انتشار التلوث، وإلى تقوية ودعم صورة المؤسسة وطنيا وخارجيا،ويتبلور مستوى اهتمام المؤسسة لبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات الخاصة لبيئة والتي تي من بينها إدارة المخاطر البيئية وهي الإجراءات التي تتبعها بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لا نشطتها دف تحقيق المزا المستدامة من كل نشاط والتركيز على أهم المخاطر البيئية الناجمة ومعالجتها، وقد كشفت الدراسة أن هنالك أثر لكل من السياسة البيئية، الوعي البيئي، التنفيذ والرقابة، ودعم خطط ومشاريع الإدارة على ت بني المؤسسة لمسؤوليلا البيئية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية، التلوث البيئي، المؤسسة الاقتصادية.

Résumé :

La responsabilité environnementale dans l'entreprise économique est devenu l'un des plus grands défis auxquels sont confrontés les systèmes économiques et les pays, les organisations internationales et régionales, de sorte que le volume élevé de l'activité économique dans la mesure de contribuer à l'augmentation des taux de développement, il est en retour contribuent directement à la pollution de l'environnement et la perturbation des composants et des éléments de l'écosystème, et est considéré comme le secteur de l'industrie cimenter l'un de l'influence la plus importante sur l'équilibre écologique des secteurs, cette étude vise à révéler la réalité de l'adoption de l'entreprise économique algérienne de sa responsabilité environnementale envers la communauté, et d'établir le concept de la responsabilité environnementale comme une nouvelle méthode administrative, économique et la nécessité de protéger la société et l'environnement contre les aspects de la propagation de la contamination, et pour renforcer et soutenir l'image Fondation nationale et à l'extérieur, et cristallisé le niveau de l'intérêt de l'entreprise dans le milieu naturel en cherchant à développer des systèmes conformes aux spécifications de l'environnement pour la gestion environnementale, qui vient d'inclure la gestion des risques environnementaux, une procédure suivie d'une manière ordonnée pour faire face aux risques associés, afin d'obtenir des avantages durables de chaque activité de l'entreprise et se concentrer sur le plus important les risques environnementaux et les traiter, l'étude a révélé qu'il y a l'impact de chacun de la politique environnementale, sensibilisation à l'environnement, la mise en œuvre et de la supervision, et de soutenir les plans et l'administration des projets visant à adopter les responsabilités environnementales de l'entreprise.

Mots clés : gestion des risques, responsabilité environnementale, responsabilité sociale, pollution, entreprise économique

.

مقدمة:

تتجه الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر للإهتمام لاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة الأجل،و هذا التوجه يعد أساسا لبقائها في السوق وتنافسها مع نظرائها من المهتمين لبيئة وكذلك نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات، لذلك يجب أن تتوافر على إدارة بيئية ذات مستوى متميز وفعال حيث تساعد في الرقابة والتخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية للمؤسسة، وتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيارا من معايير تحقيق تنافسية مستدامة ويتبلور مستوى اهتمام المؤسسات الاقتصادية لبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات الخاصة لبيئية والتي تي من بينها إدارة المخاطر البيئية.

ومع تنامي الوعي البيئي وتزايد إحساس المؤسسات الاقتصادية لمسؤولية البيئية وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة أصبحت هناك دوافع لتحسين الأداء البيئي والعمل على الحد من الخسائر البيئية، حيث دف هذه الدراسة إلى تبين مدى أهمية بناء نظام لإدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية والتي تعد كآلية إنذار مبكر في مواجهة مختلف الكوارث البيئية قبل وقوعها والعمل على وضع برامج و خطط عمل مسبقة من شأا تحقيق المسؤولية البيئية ضمن أبعاد التنمية المستدامة، أين بدأت المؤسسات الاقتصادية في تعديل سلوكها في السعي نحو تضمين الاهتمامات البيئية الجديدة، حيث قامت العديد من المؤسسات بتقبل مجموعة من المفاهيم الحديثة بسرعة مثل أنظمة الإدارة البيئية، والإنتاج الأنظف، تقليل التلف وغيرها، ولسعي نحو تحقيق التكامل بين القضا البيئية والأنشطة التنموية وهذا ما جعل العديد من المؤسسات تتجه إلى دمج الأمور المتعلقة لبيئة مع الإجراءات والسياسات والتعليمات الخاصة ا بجعل الأنشطة البيئية والصحة والأمان تحت مسؤولية إدارة واحدة هي إدارة البيئة والصحة والأمان معلنة بذلك اية عهد الامتثال التقني وبداية توظيف مدخل إداري لقيادة الشؤون البيئية يعتمد على بناء أنظمة إدارة البيئة، حيث يعتبر نظام الإدارة البيئية الخطوة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة وتكون عملية إدخال البعد البيئي ليس فقط في البرامج والسياسات ولكن أيضا في السلوكيات الإدارية والثقافية للمؤسسات، والتي تمثل بشكل عام سلوب منهجي لدمج الاعتبارات البيئية مع أنشطة الإنتاج.

إن التحدت السابق ذكرها فرضت على المؤسسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الهدف الرئيسي في البقاء في عالم المنافسة من خلال تغيير أساليبها الإدارية التقليدية وتبني مفاهيم حديثة تمكنها من التغلب على التحدت

البيئية الجديدة لتحقيق الكفاءة والفعالية والتميز في الأداء البيئي، لذا بناءا على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما هو دور تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية" ؟

و من أجل عرض الموضوع بطريقة منتظمة تمكننا من الإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية بمؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت.

المبحث الأول: المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية أحد أكبر التحدت التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زدة معدلات التنمية، فإنه لمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكوت وعناصر النظام البيئي، من خلال هذا المطلب سيتم الكشف عن واقع تبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية البيئية اتجاه اتمع وترسيخها عتبارها أسلو إدار حديثا، وضرورة اقتصادية دف إلى حماية اتمع والبيئة من مظاهر انتشار التلوث وإلى تقوية ودعم صورة المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف المسؤولية البيئية وعناصرها

تعد المسؤولية البيئية للمؤسسات مفهوما حديثا لازالت مدلولاته وحدوده، وتطبيقاته محل جدل بين المفكرين والباحثين، وكما هي المفاهيم الأخرى في العلوم الإنسانية فإن المسؤولية البيئية للمؤسسات تطورت عبر مراحل زمنية وشهدت اهتمامات الأدبيات المعاصرة لوضع إطار نظري يشمل التعريف، والمبادئ والنظرت، وفي مجال ممارسة المسؤولية البيئية تعمل الأطراف ذات العلاقة (الحكومات، المؤسسات، واتمع) نحو تطوير الجهود والأدوار لجعل هذه المسؤولية أكثر فاعلية، وهذا ما يتم التعرض له من خلال الفرع الاتي.

أولا: تعريف المسؤولية البيئية: يمكن تعريف المسؤولية البيئية بـا: "بيان نوا المؤسسة ومبادئها المرتبطة دائها البيئي والذي يوفر إطارا للعمل ووضع أهدافها وغلا البيئية"[1]، وتلتزم المؤسسة ذه المسؤولية لتؤكد مدى ملائمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الانشطة والخدمات الخاصة لمؤسسة و مدى الالتزام لتحسين المستمر والوقاية من التلوث، أيضا مدى الالتزام لتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات

[1]- كلود فولسين، بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد صلاح: الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر، 2001، ص81.

المؤسسة البيئية، وكذا مدى توفر إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغات البيئية، التأكد من عملية التوثيق والتنفيذ والمحافظة على المساحات البيئية، التأكد من إعلان المسؤولية البيئية للجمهور.[1]

أيضا تعرف المسؤولية البيئية للمؤسسة على أنا" التزام المؤسسة لمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلام والتمع المحلي والتمع بشكل عام بدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".[2]

تعريف أخر:" المسؤولية البيئية هي مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين".

وعرفها البنك الدولي على أ نا: "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية لمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع لتمع المحلي بدف تحسين مستوى معيشة السكان سلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة".[3]

وتعد المسؤولية البيئية للمؤسسات مفهوما حديثا لازالت مدلولاته وحدوده، وتطبيقاته محل جدل بين المفكرين والباحثين، وكما هي المفاهيم الأخرى في العلوم الإنسانية فإن المسؤولية البيئية للمؤسسات تطورت عبر مراحل زمنية وشهدت اهتمامات الأدبيات المعاصرة لوضع إطار نظري يشمل التعريف، والمبادئ والنظرت، وفي مجال ممارسة المسؤولية البيئية تعمل الأطراف ذات العلاقة (الحكومات، المؤسسات، والتمع) نحو تطوير الجهود والأدوار لجعل هذه المسؤولية أكثر فاعلية.[4]

وتجدر الإشارة أن المسؤولية البيئية تعد من أهم المتطلبات لتحقيق الفعالية البيئية في المؤسسة، التي تتضمن إعادة تحديد رؤ وسياسات واستراتيجيات المؤسسات لإدراج خطة الأساس الثلاثي للتنمية المستدامة والذي يشمل الازدهار الاقتصادي، ونوعية البيئة و العدالة الاجتماعية، لإضافة إلى وضع أهداف ومؤشرات الاستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) ، وسيس برمج الإنتاج والاستهلاك المستدام بوجود أهداف محددة للأداء،

[1]- زكر مطلك الدوري، أبو بكر أحمد بوسالم، مداخلة بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي14و15 فيفري 2012، ص08 .

[2]- الطاهر خامره: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وال علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرح ورقلة، دفعة 2007 ، ص45.

[3]- بومدين بروال: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي:18-19 ماي 2011، ص06.

[4]- عايد عبد الله العصيمي: المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015، ص9.

وتوسيع نطاق المسؤولية البيئية لتشمل سلسلة الإنتاج والإمداد، واعتماد مواثيق التطوعية، وأدلة الممارسة في المبادرات العالمية والقطاعية، وضمان الشفافية وعدم الانحياز مع الجهات المعنية.[1]

يمكن التعرف على هذه المالات اعتمادا على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديد مجالات وحدود المسؤولية الاجتماعية، ومقارنة تلك المالات بما هو قائم فعلا للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له علميا، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء البيئي، تقسم مجالات المسؤولية البيئية للمؤسسة حسب "استو" إلى ما يلي: مجال المساهمات العامة، مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.[2]

و يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الصناعية في ما يلي: تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية، زدة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة، البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام لتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام لأشياء بشكل أفضل.

نيا: عناصر المسؤولية البيئية: تتكون عناصر المسؤولية البيئية من ثلاث مرتكزات رئيسية هي: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح، ويمكن تفصيل هذه العناصر فيما يلي:

1-التعهدات البيئية: وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي: تبني رؤية مؤسسية شاملة دف دعم حماية البيئية، اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية، تبني مبادئ التدابير الوقائية، العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة لنظام البيئي، معرفة إذا ما كانت منتجا وخدمالا لها قيمة بيئية و/ أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قرارا، العمل على جعل قرارا متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

2-إدارة الموارد والطاقة: وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية: استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة، اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة، إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3-المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح: وعلى أساس هذه النقطة تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا قامت لالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام لاني للسلطات والمنظمات المحلية، قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤوليا البيئية الماضية الحاضرة والمستقبلية، الالتزام بشفافية الإفصاح عن ثيرا البيئية الحقيقية،

[1]- محمد لمين بن الطاهر: إدراج البعد البيئي في أنظمة الجودة كمدخل لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحة كلية العلوم الاقتصاديةو العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، دفعة 2014 ص 35.

[2]- حسين مصطفى هلالي: الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، العدد02، 2005، ص 55.

تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول ثيرلا البيئية الحقيقية، ويعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية ضرور في عصر هذا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلو عالميا ومن المتطلبات الأساسية، لهذا نجد أن المؤسسة الصناعية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعيا لكن الأصل فيها طابع الإجبار.[1]

الفرع الثاني: المقارت النظرية للمسؤولية البيئية

يعد احترام التنظيمات السارية المفعول شرطا ضرور لضمان استمرارية ونمو المؤسسة، وذلك من خلال علاقة الثقة التي تنشأ بين هذه الأخيرة والسلطات العمومية، المسؤولية البيئية للمؤسسة الصناعية دف لأساس إلى التوعية ومنع حدوث الآر الخارجية للإنتاج والتي تضر لثروة الطبيعية، وهي تتشكل من مجموع التدابير المؤسسية التي تمنع أو تحد من بعض الأنشطة، الطرائق أو المنتجات التي تشكل ديدا لتوازن الوسط الطبيعي، وهنالك جملة من المقارت النظرية التي تناولت موضوع المسؤولية البيئية في المؤسسة من أهمها:

أولا:مقاربة بيقو: يرى بيقو أن المسؤولية البيئية للمؤسسة تبرز في شكلها الاقتصادي من خلال الرسوم، الإوات والإعات التي تفرضها الحكومات على المؤسسات، حيث إن الجباية و الإوات والإعات، هي أموال تقدم للمؤسسة الصناعية لتشجيعها على اعتماد الممارسات النظيفة وفلسفة هذه الأدوات تستند إلى مبدأ "الملوث – الدافع" والذي يقضي بضرورة دفع الملوث تكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها وتقوم السلطات العمومية، بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل ستعمالها من خلال تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين.

كما يرى بيقو أنه يتم فرض الإوات في مجال جمع ومعالجة النفات، أما الرسوم فهي تستعمل لمحاربة التلوث، ويمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات وهو الإجراء الأكثر تحفيزا، أو تفرض على المنتجات المتأتية من استعمال أساليب إنتاج ملوثة، كما إن استعمال الإعات من قبل الدولة يتم بحيطة وحذر لنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها.[2]

نيا:مقاربة كواز: ويستند فيها إلى إنشاء حقوق ملكية على السلعة البيئية، أي خصخصة موارد طبيعية، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع، هذا التداول له سعر وقيمة، وينظم استغلالها، ومن أمثلة ذلك لدينا "رخص التلويث" والحصص الفردية للصيد القابلة للتداول، يؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق إلى تحو يل الآر الخارجية للمؤسسة إلى سلعة جديدة وهي "الحق في التلويث" والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

دف حقوق التلويث إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين، في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على أقصى إجمالي للانبعات الملوثة، إذ يتجزأ إلى عدد بت من حقوق الانبعات الفردية

---

[1] منية غريبة، سفيان ساسي: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرح، ورقلة، يومي: 20 و21 نوفمبر 2012، ص 353.

[2] سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، قسم علم الاجتماع، جامعة الطارف، العدد02، 24 مارس 2014، ص09.

القابلة للتداول، وتعمل السلطة العمومية على هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر بت أو بيعها لمزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، في هذه يسمح لكل مؤسسة أخرى أكثر نظافة منها لم تستنفذ بعد حقوقها في التلويث، عندئذ، وفي منطقة معينة، يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة نخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث، أي أن السلطة العمومية تقوم بتحديد معيار جماعي شامل (حد أقصى لانبعاث الملوث) يجب تحقيقه، لكن توزيع الأعباء على مختلف الأطراف المعنية يتم من خلال السوق الذي يتم فيه تداول حقوق التلويث، وقواعد التوزيع الأولي لحقوق التلويث هي من اختصاص السلطة العمومية، وفي هذا الإطار فإن القيمة المقدمة لنيل "رخص التلويث"، دف إلى تعديل السلوك البيئي للمؤسسة الصناعية ليس فقط من خلال معاقبة المؤسسة الملوثة فحسب، ولكنها تمنح أفضلية لتلك المؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية في سياسا الإنتاجية والتسويقية، ونتيجة لذلك يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح المؤسسات التي تحترم البيئة والتي تتحصل على ميزة تفضيلية أمام المؤسسات الملوثة.

لثا: المقارت الطوعية: المقارت الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي عبارة عن مبادرات من قبل المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة ظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية، هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 ا :" الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا لتحسين أدائها البيئي"، كما عرفها كل من :P-Borkey و F-Leveque سنة1998 ا " الالتزام الطوعي للمؤسسة بمتابعة الإجراءات لتحسين"،[1] أما S-Krarup فقد عرفها سنة 2001 على أنا: " التزام المؤسسات على تحسين أدائها البيئي متجاوزة بذلك ما هو مطلوب قانو."[2] و تتميز المقارت الطوعية بعدة خصائص حيث تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة، وتزيد من حافزيه المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة، أيضا تسمح للمؤسسة لتحقيق السريع لأهدافها، فعلى سبيل المثال هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على اقتناء سلع المؤسسات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة، وعليه فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافأا من خلال "طلب أخضر"، وهو نمو مستمر وسريع.[3]

[1] -Erwan Harscot: développement d'une comptabilité enviromentale orientée vers la création de valeur, mémoire doctorat, l'école national d'arts et métiers, Paris, France, 2007, p: 26.

[2] -Naoufel Mezoughi: Analyse économique des approches volontaires de régulation de l'environnement, mémoire doctorat en sciences économiques, université de bourgogne, France, 2005, p: 23.

[3] - محسن محمد أمين قادر: التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دفعة2009، ص185.

إن المسؤولية البيئية تجسد الأخلاقيات البيئية تحاول أن توجه قدرا واقعيا من التوازن بين ما هو للأعمال (لكي تستمر بكفاءة وكقدرة وميزة تنافسية) ومطالب البيئة لكي تتجدد وتظل امنة ونظيفة، فالحركة البيئية ليست ضد الاستهلاك وإنما ضد الإفراط فيه، وضمن هذه المسؤولية البيئية الموافقة على وضع العلامة البيئية على منتجات المؤسسة الودية بيئيا كوسيلة من وسائل ترويج ودعم هذه المنتجات، وتكون المؤسسة داعية بيئية بكل ما يعنيه ذلك من التزام خلاقيات حماية البيئة في التصميم والتكنولوجيا والعمليات والمنتجات والتسويق والاستثمار، والشكل التالي يوضح تدرج المسؤولية البيئية في المؤسسة:

الشكل رقم:(01): التدرج في مسؤولية المؤسسة البيئية والاخلاقية.

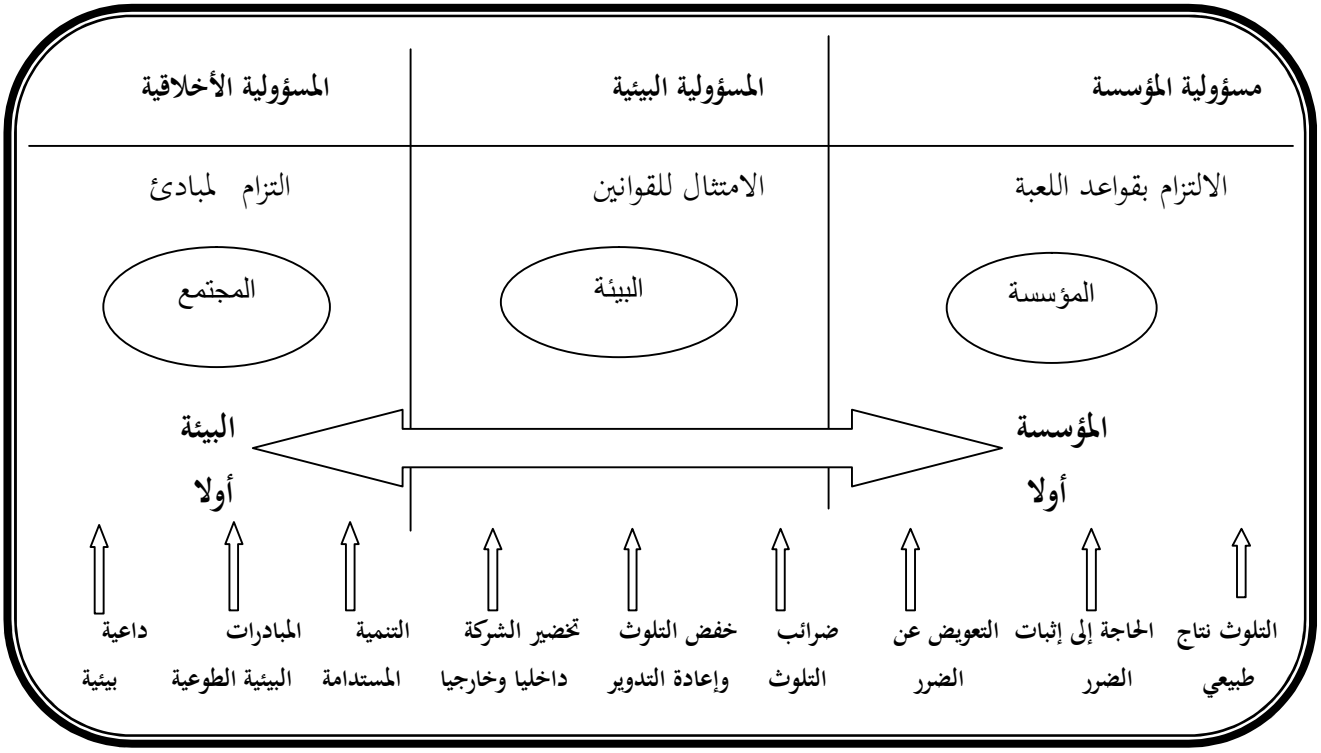

المصدر: نجم عبود نجم: البعد الأخضر للأعمال" المسؤولية البيئية لشركات الاعمال"، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص392.

من خلال الشكل نستنتج ان المسؤولية البيئية تخطو نحو ما هو أبعد من المسؤولية الأخلاقية من خلال:

- تغليب الاهداف الطويلة الأمد في التنمية المستدامة بمراعاة حاجات وتطلعات الأجيال القادمة على الأهداف القصيرة الأمد للمؤسسات الاقتصادية في سعيها من أجل الربح الأني والسريع والقصير الأمد.[1]

- المبادرة البيئية الطوعية كاختبار أخلاقي وليس مفروض لقانون أو استجابة لما تقوم به المؤسسة المنافسة تحت ثير فكرة أ أيضا.

[1]- نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره ص393.

- الداعية البيئية، وهذا يمكن التعبير عنه لمبادئ الأخلاقية التي تتم المناداة ا في كل مكون من مكوت البيئة الداخلية في المؤسسة وفي كل مجال من مجالات البيئة الخارجية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر البعض أن بقاء واستمرار المؤسسات الاقتصادية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط لوقاية من التلوث من المصدر، حيث تعمل على دراسة الوضعية البيئية للمؤسسة حاليا، وتحول اهتمام المؤسسة إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، تجعل منها تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوت، كما تستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفات وتجعلها قابلة للتدوير، هذه التحولات أو التطورات التكنولوجية تدعى لتحول إلى الكفاءة البيئية، والتي تعرف على أا توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة للوصول ا إلى المستوى الذي يتناسب مع طاقة الأرض.

المطلب الأول: مفاهيم حول إدارة المخاطر البيئية

من خلال تطبيق إدارة المخاطر البيئية لجميع الممارسات والأنشطة ذات الأثر البيئي الكبير في الأنشطة الداخلية والخارجية للمؤسسة، دف السياسة البيئية لبناء أسس نظام متكامل لإدارة البيئة، وبفضل هذه السياسة ووضع آليات لقياس أفضل للتأثير البيئي و توضيح التزام هذه المنظمات من الناحية البيئية، لهذه الأسباب يجب على إدارة المخاطر البيئية أن تشمل القدرة علي إجراء الأبحاث ووضع السياسات الناجعة داخل المؤسسات، وهي مقسمة الى عدة خطوات: تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، إدارة المخاطر، ومعالجة المخاطر المتبقية.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البيئية

تبرز المخاطر البيئية من بين العديد من أنواع المخاطر كما أا قد تكون مرتبطة بمختلف العوامل البيئية والبشرية الاقتصادية والبيولوجية والمادية، وإدارة المخاطر وجدت نفسها غارقة في سلسلة من التوجيهات و التدابير لمنع بشكل فعال الكوارث ولكن أيضا لتحد عواقب دائمة من أنواع مختلفة من الأنشطة الصناعية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر البيئية الرئيسية سواء الطبيعية أو التكنولوجية، والذي يعد أمرا ضرور لتنفيذ سياسة إدارة المخاطر للحد من الانبعات والروائح والإشعاع، مخاطر بيئية حقيقية فأكثر المؤسسات المسؤولة تشعر لحاجة إلى حماية التنمية الاقتصادية، الصورة والسمعة، الميزانية والدخل، والمحافظة على البيئة.[1]

[1] - SEMIRATH Brice Mondoukpe lagnika: La gestion des risques environnementaux au sein des entreprises Immobilières, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en sciences de L'environnement, Université du Québec à Montréal, CANADA, Février 2009, p:35.

تعريف المخاطر البيئية: المخاطر البيئية هي الأخطار التي يتعرض لها الإنسان سواء أكانت طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضات وغيرها من الكوارث الطبيعية، أو مخاطر من صنع البشر مثل التلوث بدخان المصانع وفضلات وبقا الإنسان وغيرها والتي تؤثر على الإنسان صحيا ونفسيا واجتماعيا.[1]

الفرع الثاني: عملية إدارة المخاطر البيئية

ترتبط المخاطر البيئية لآر السلبية لأي نشاط صناعي أو أي عامل طبيعي يميل إلى الحد من عدم اليقين، وتحديد وعزل المخاطر التي يمكن أن مدد المستقبل والتي تتمثل في:

1- رسم خرائط لـ لمخاطر البيئية وفقا لشدة الآر: ويكمن في تحديد هوية المخاطر البيئية للمؤسسة ومعالجتها، حيث سيكون من الصعب تحديد ومعالجة جميع المخاطر، ولكن ينبغي تكليف فريق للقيام جزئيا على الأقل لتجنب أقصى حد ممكن.[2]

2- إدارة المخاطر الأولية: في حالة الحادث يمكن للمؤسسة أن تعاني من تلف شديد نتيجة الإهمال أو اللامبالاة، لذا وجب عليها استخدام استراتيجية فعالة، إذ تمكن إدارة المخاطر المنظمة من تدارك المخاطر الكامنة في أنشطتها وفعل ما في وسعها لمنع وقوعها للقيام بذلك، ننهج إدارة المخاطر لتجنب هذا مما يدل بشكل جيد مو اجهة نحو المستقبل البيئي هو تحليل المنبع لمنع وتحمل كل المخاطر من خلال الخدمات البيئية وتحليلهاو الحلول لإدارة مخاطرها، وهذا يسمح للإدارة بتوضيح وتقييم الخيارات المحتملة.

3- خفض المخاطر البيئية: من حيث الكفاءة والتكلفة وثير هذه المخاطر على النظام البيئي من خلال الامتثال للمعايير الوطنية والدولية من أجل المحافظة البيئة الطبيعيةو تجنب المسؤولية المدنية والحد من الحوادث بتحديد المخاطر المصاحبة لأنشطة المؤسسة، وهناك العديد من الوسائل لإدارة المخاطر، مثل تجنب أو القضاء على المخاطر، والوقاية، تخفيف المخاطر، ونقل المخاطر وقبول المخاطر.

4- الحد من المخاطر البيئية: و هو تقليل احتمال حدوث الأخطار والأثر البيئي، في هذا النهج، أول خطوة هي تحديد الأسباب، والقيام بـ تحديد المخاطر، وتقييم ثم تحديد أولوت المخاطر، و يعتمد التنفيذ الفعال لهذه السياسة البيئية المنهجية المستخدمة، اتساق الغرض وجدوى خطة الإدارة, وينبغي أن تشمل المخاطر استراتيجيات للحد من المخاطر.

5- تنفيذ التدابير الوقائية: هو جزء أساسي من إدارة المخاطر البيئية المتكاملة، لإضافة إلى التعامل مع الأزمات واستعادة الحالة السابقة، وفقا للسياسات البيئية مثل هذه الموقف على تحقيق الأهداف التالية:

- تلبية المعايير والأنظمة المصممة للحفاظ على البيئة.

[1]- عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعيةو المسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، 2007، ص10.

[2] - SEMIRATH Brice Mondoukpe lagnika, Opcit, P: 45.

- ضمان التفاعل المنسجم بين المؤسسةو البيئة من خلال إقامة علاقات مبنية على الثقة والاحترام مع السكان ولتمع والسلطات العامة.
- المشاركة وفقا لقدرات المؤسسة لتعاون مع جميع الجهات المعنية التي تشعر لقلق إزاء حماية البيئة الطبيعية والبيئة المعيشية، لحل المشاكل.
- التواصل بـ سهولة، توعية وتثقيف لزدة الوعي لذه المسألة البيئية.
- ضمان ظروف العمل التي تلبي المعايير المطلوبة للصحة والسلامة المهنيةو البيئية.

6- الممارسات الإدارية: المخاطر البيئيةعملية إدار ية تدمج بشكل دائم على مفهوم الهوية التي سيتم العثور عليها في كل أساليب إدارة المخاطر، تقييم وتحديد الأولوت وتحليل وإدارة وغالبا ما تستخدم ولكن سوف يجتمع وفقا للإعدادات والشروط الازمة،و الهدف العام من هذه الأساليب هو مساعدة المنظمات لتعمل بشكل أكثر فعالية في البيئات التي تعاني الكثير من المصاعب.

7- دمج الرقابة الداخلية: والتي تترجم حرفيا التكامل عن طريق وظيفة مدير المخاطر، وينبغي إجراء تقييم للمخاطر في علميات بتة وشفافة، ويمكن أن خذ بعين الاعتبار مشورة الخبراءو المبادئ التوجيهية المنظمات ذات الصلة للتمكين من إعداد الاستراتيجيات والممارسات الفعالة.

والشكل التالي يمثل تحليل المخاطر البيئية.

الشكل (02): تحليل المخاطر البيئية.

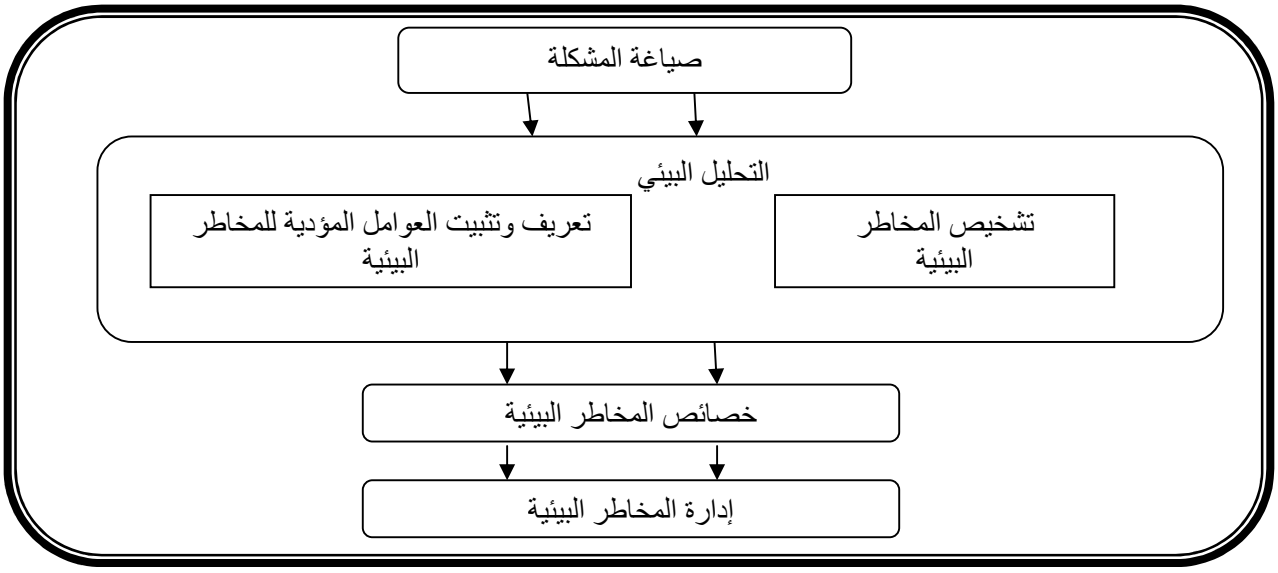

Source: George and Steiner, John: Business Government and society managerial perspective USA, MCG raw- Hill Com. INC, 2003, P: 532.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية بمؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت

بعدما تم استعراض الجانب النظري للدراسة من خلال المبحثين السابقين، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الدراسة التطبيقية بمؤسسة الإسمنت لافارج بحمام الضلعة من خلال تقديم بمؤسسة الإسمنت لافارج بحمام الضلعة وثم الوقوف على واقع ووضعية نظام إدارة المخاطر البيئية لمؤسسة والجهود المبذولة لتحسين أدائها البيئي.

المطلب الأول:التعريف بمؤسسة الإسمنت لافارج حمام الضلعة

تعد مجموعة لافارج (Lafarge)الرائدة عالميا من أبرز المؤسسات القائمة على إنتاج مواد البناء من إسمنت وخرسانة وغيرها، وهي منتشرة في أكثر من 78 دولة، وتتبع لموعة استراتيجية تقوم على توقع احتياجات الصناعة من مواد البناء هدف تلبيتها مسبقا، ويعمل ا أكثر من 76000 موظف حول العالم، وقدانطلقت أعمال لافارج سنة1833 عند قيام "أوغست فين" بتأسيس استثمار متخصص في تصنيع الجير في فرنسا، من خلال الاستحواذ على عدد من مؤسسات الجير والإسمنت، وبعد ذلك أصبحت لموعة من بين أكبر منتجي الإسمنت في فرنسا بحلول أواخر عام1930، حيث تقوم لموعة تباع استراتيجية قوية للتوسع العالمي، كان ذلك لأول مرة عام1864 عند تزويد مصر لجير لبناء قناة السويس، واستمرت في التوسع في كل من شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب)، المملكة المتحدة، البرازيل، كندا، أمريكا الشمالية والشرق الأوسط (الأردن).

ويقع المقر الرئيسي للمجموعة لعاصمة الفرنسية " ريس"، إذ تعمل على تطوير عمليا التجارية في الأسواق سريعة النمو بصفة خاصة وتولي لموعة اهتماما كبيرا لتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة في محور استراتيجيا، ومنذ سنة2005 تصنفLafarge سنو ضمن أفضل100 مؤسسة متعددة الجنسيات من حيث التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة (دراسة CorporteKinghtsinc).

أما مؤسسة لافارج حمام الضلعة محل دراستنا الميدانية فتعود أصل ملكيتها إلى مجموعة "أوراسكوم" المصرية، حيث كانت تسمى "المؤسسة الجزائرية للإسمنت" ابتداء من ريخ:03 مارس 2003 وإلى غاية 2009 كأول مؤسسة مملوكة لكامل للقطاع الخاص في الجزائر، ومنذ سنة2009 أصبحت مملوكة موعة "لافارج" الفرنسية للإسمنت حيث تم نقل حصة 100% من مؤسسة "أوراسكوم" لمواد البناء القابضة موعة أصول الإسمنت إلى مؤسسة لافارج الفرنسية عما يزيد عن 12 مليون دولار.

المطلب الثاني: وضعية نظام إدارة المخاطر البيئية بمؤسسة الإسمنت لافارج حمام الضلعة

اتجهت مؤسسة لافارج حمام الضلعة إلى إدخال أساليب حماية البيئة في العمليات الانتاجية في إطار برامج تحديث وصيانة المعدات الانتاجية ا، وذلك من خلال تطوير عمليات الانتاج والتحكم في الفاقد والتحول إلى استخدام مواد أولية لا تسبب تلو للبيئة مع استخدام أساليب اقتصادية لإعادة استخدام المخلفات وعوادم الانتاج، وقد تم إعداد استراتيجية بيئيةلإرساء الملامح الأساسية لتطبيق نظام الإدارة البيئية، من خلال تبنيها للمحاور العريضة للنظام والمتمثلة في السياسة البيئية، التخطيط البيئي، التنفيذ والتشغيل، التدقيق والمراجعة.

أولا: السياسة البيئية

تعمل مؤسسة لافارج على انتهاج سياسة بيئية بعنوان"مشروع المستقبل"، والذي تبنته لسنة 2015، وتحرص مؤسسة لافارج حمام الضلعة كمؤسسة مواطنة على العمل في كنف احترام القوانين المتعلقة لبيئة ووفقا لمبادئ التنمية المستدامة المعتمدة من طرف مجموعة لافارج المؤكدة في طموحات 2020، فالأداء البيئي والأداء الصناعي أمران متلازمان وتطمح المؤسسة في أن تسجل أنشطتها ضمن تسيير حريص على التنمية المستدامة وأن تسخر كل الوسائل الضرورية لضمان ديمومة نشاطها الصناعي والمحافظة على التراث الطبيعي والحماية النوعية للحياة، و جاءت السياسة البيئية معلنة وملصقة ومنشورة بكامل الأماكن في الإدارة والتي تمحورت حول الطموحات التالية:

- فيما يخص نظام الإدارة البيئية: وضع منظومة للتسيير البيئي تكون إطارا للتحسين المستمر لتسيير الأمور المتعلقة لبيئة والتنمية المستدامة؛
- فيما يخص استهلاك الماء: تشجيع اعادة معالجة المياه في المواقع الصناعيةو التقليص في استهلاك المياه السطحية والجوفية (مثلا إنشاء حواجز لجمع مياه الأمطار) ؛
- فيما يخص التغيرات المناخية: التقليل من الأثر البيئي لل نشاطات على المواقع والانبعات والإزعاج (الصوتي والاهتزازي والأثر على الرؤية) ؛
- فيما يخص استخدام الطاقة: تطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة كلما أمكن ذلك؛
- فيما يخص استعمال المواد الأولية: التقليل من استعمال الموارد الغير المتجددة واستخلافها بمواد اولية ووقود بديل حيث ما كان ذلك ممكن وآمن؛
- فيما يخص التشريعات البيئية: ضرورة التوافق مع القوانين والأنظمة المتعلقة لبيئة والتي تشكل المرجعية في إطار نشاطات المؤسسة؛
- فيما يخص المنتوج: تطوير منتجات مبتكرة صديقة للبيئة قصد تقليص الأثر على التغير البيئي؛
- فيما يخص الرسكلة: مواصلة التسيير الشامل للنفات، التقليل من تكوينها ودراسة إمكانية التدوير والتخلص من البقا ساليب آمنة؛
- فيما يخص المحاجر والتنوع البيولوجي: وضع خطط لإعادة يئة المحاجر مع العمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي البيئي وما تصبو اليه الاطراف المعنية وفق المعايير البيئية؛
- فيما يتعلق لمتعاونين والمنوالين:توعية ومراقبة المنوالين والممونين بخصوص احترام البيئة؛

- **الاطراف المعنية:** تشجيع الحوار المنتظم والمفتوح مع الأطراف المعينية بخصوص الجوانب البيئية لمرافقنا ومنتجاتنا.

-فيما يخص المنتوجات وحلول البناء المستدام: تكييف ممارسات حسن التسيير البيئي عند التصميم وصناعة وتوزيع منتجات المؤسسة، ترقية المبادرات والحلول المنتجات المتعلقة لمباني المستدامة الأكثر نجاعة والتي توفر الديمومة والاقتصاد في الطاقة والراحة؛

و ترتكز هذه السياسة البيئية على التزامات قوية تترجم في أهداف ملموسة وقابلة للقياس ليتمكن كل واحد من أفراد المؤسسة في إطار أنشطته اليومية أن يطبق وينفذ المبادئ المحددة في سياسة المؤسسة البيئية.

نيا: التخطيط البيئي

لقد قامت المؤسسة جراء العديد من التعديلات الفنية واستبدال أنظمة تصفية الغبار نظمة حديثة ومتطورة هدف الحد من انبعات الغاز وذلك لتحسين واقعها الانتاجي وأدائها البيئي حيث كان لها الأثر الإيجابي الملموس في تحسين الشروط البيئية، ويتعلق الأمر بتحديد مايلي:

أولا/ الجوانب البيئية: تقوم مصلحة البيئة بتحديد أهم الجوانب البيئية وأثرها البيئي وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أهم الجوانب البيئية وثيرا

الجانب البيئي	المال	الأثر البيئي
-استخراج المواد الأولية اللازمة لتصنيع الإسمنت.	الهواء	تناثر الغبار والأتربة وتلويث الجو (الغازات).
- الاستهلاك الكبير لمصادر الطاقة في العملية الإنتاجية للإسمنت (وقود،كهرء، غاز طبيعي).	مصادر الطاقة	استنفاذ الموارد الطبيعية وتناقصها.
-الاستعمال المفرط للمياه في الصناعة	الآر و مصادر المياه	تناقص مورد الماء وتلوثه بفعل الصناعة.
-ضجيج الطواحين والأفران خلال عملية الطحن.	الضوضاء	آثر صحية سلبية على العمال وخاصة على مستوى السمع.
- استخراج الحجر الجيري(المادة الأساسية من المحاجر والمقالع) وتخزين النفات.	التربة	إجهاد التربة وفقد خصائصها.

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على وثق وسجلات المؤسسة.

نيا/احترام المتطلبات القانونية: تعمل الإدارة المعنية لبيئة في المؤسسة على القيام بجرد لمختلف القوانين والمراسيم الداخلة في العمل خاصة فيما يتعلق نبعاث الغازات والغبار والأتربة في خطي الإنتاج (الأول والثاني) وتقليصها لكي لا تتجاوز النسب المحددة في المرسوم التنفيذي رقم(06- 138) المؤرخ في 15أفريل2006 والمحددة بـ mg/Nm350 وتصنيع الإسمنت وفق المعايير المحددة في القانون الجزائري NA 442؛

لثا/ الأهداف والغات والبرامج: وهنا يتم العمل على ترجمة الالتزامات إلى أهداف ملموسة قابلة للقياس، قصد تحديد الأثر الإيكولوجي لأنشطة وعمليات المؤسسة، وتحديد الوسائل الضرورية لتنفيذ الأهداف من طرف كل فرد في لموعة كتخفيض نسب انبعات NOx،CO2 في الجو إلى 10mg/ Nm3أو التقليل من عدد الحوادث والإصات داخل الموقع الصناعي إلى الصفر.

لثا: التشغيل والتنفيذ

إن الاستثمارات البيئية المنجزة تتضمن عدة تدابير للتحكم لأر السلبية المحتملة والمرتبطة بعمليات التصنيع، ولا يتم هذا إلا من خلال ممارسات سليمة في الإدارة البيئية تتضمن ما يلي:

أولا/ الهيكل والمسؤوليات: تعمل إدارة المؤسسة على توفير الموارد المالية والبشرية الملائمة لتحسين وتكوين الموظفين قصد التحسين المستمر في مجال الأداء البيئي، ولقد تم تعيين مسؤول عن مصلحة البيئة والجودة يطلق عليه اسم "مندوب البيئة" في 16 سبتمبر 2010 بقرار MATE/CC/2010/748، منحت له سلطة التدقيق في الوضع البيئي لمصنع لتنسيق مع مصلحة الجودة والذي يعمل على:

- القيام بتحاليل المخاطر البيئية كأحد المهام الرئيسية لمختبر الجودة حول الصحة والسلامة؛
- التنفيذ والنشر في المقر والمناطق لرسوم والصور الخاصة لأمن والسلامة لكل شهر؛
- تطوير استخدام مواد مساعدة لتحسين الأداء البيئي؛
- مراقبة ورصد والإبلاغ عن انبعات الغبار وتتبع ووضع إجراءات لإدارة النفات؛

نيا/التدريب والتوعية والتميز: تعمل إدارة المؤسسة على إعداد برامج تدريب للعمالة والموظفين، تقوم على توعية ومراقبة العمال والممونين والمناولين بخصوص احترام البيئة وحول معايير الصحة السلامة وتطبيقها في الموقع الصناعي؛

لثا/ الاتصال: لغرض ضمان الاتصال الدائم والتفاعل المستمر بين مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصالح، خصصت الإدارة نظام معلوماتي فعال لتسهيل عملية دوران المعلومة والاتصالبالاعتماد على الأنترنت يهدف إلى:

- التفاعل وتشجيع الحوار المنظم والمفتوح مع الأطراف المعنية حول المؤسسة ومنتجلا؛

-تلبية تطلعات وحاجات الشركاء والمتعاملين وفي هذا السياق تضع المؤسسة التزامات على الشركاء ومقدمي الخدمات تتمثل في:

- احترام التعليمات القانونية للأمن والبيئة؛
- تجمي ع النفات البسيطة في الأماكن الملائمة؛
- تنظيم وإزالة النفات والمخلفات الخاصة بشكل صحيح وفقا للتشريعات البيئية؛
- يجب على الشركاء ضمان نظافة المواقع والمناطق المحيطة ا وترك الأماكن نظيفة ومرتبة في اية الأشغال؛
- كما يجب أن يكون الموردون سباقون لحماية البيئة وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مشاكل تتعلق لبيئة دون الخوف من العواقب؛

رابعا/ التوثيق: تحرص إدارة البيئة والجودة على توثيق كل العمليات وتسجيلها في سجلات خاصة، إضافة إلى مراجعتها والاطلاع والتصديق عليها وتقديمها حين الحاجة إليها لتكون حجة على كل إجراء أو عملية.

خامسا/ التحكم في العمليات: وتعمل إدارة البيئة على:

-تكييف ممارسات حسن التسيير البيئي عند التصميم وصناعة وتوزيع منتجات المؤسسة؛

-ترقية المبادرات والحلول والمنتجات المتعلقة لمباني المستدامة الأكثر نجاعة والتي توفر الديمومة والاقتصاد في الطاقة؛

وحسب آخر تقرير لمصلحة البيئة (أفريل2015) فقد تم استبدال مصفاة الفرن الكهرئي بمصفاة ذات أكمام للحد من الانبعات التي تتجاوز الحدود، وحسب القانون مثبت على ارتفاع7779م2 والذي أدى إلى الزدة في إنتاجية الفرن بـ 2400طن/لليوم.

سادسا/الاستعدادوالاستجابة للطوارئ: توضع خطة للطوارئ وعليه يتم اتخاذ كل التدابير والإجراءات الوقائية التي تلزم العمال رتداء الخوذة الواقية، النظارات الواقية، القفازات، الأحذية والرقابة اليومية لكل المعدات والوسائل قبل بدء التشغيل وذلك قصد التقليل من حوادث العمل إلى أقل حد ممكن.

رابعا: التكاليف البيئية

تتحمل مؤسسة لافارج عدة أعباء منها التكاليف البيئية ويمكن تقسيمها إلى نوعين من التكاليف: كلفة الضرر البيئي وكلفة الإصلاح البيئي.

أولا: كلفة الضرر البيئي: وهي رسوم يدفعها المصنع على النشاطات الملوثة والخطرة تعويضا عن الأضرار التي يلحقها لبيئة، ويمكن توضيحها حسب الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور كلفة الضرر البيئي لمؤسسةلافارج من 2011-2015

الوحدة: 100000 دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التكاليف	600	3954	12588	12738	13008

المصدر: من اعداد الباحث لاعتماد على وثق مقدمة من مصلحة البيئة (21 جانفي 2016).

نلاحظ ارتفاع متزايد وكبير للتكاليف التي تتحملها المؤسسة لتلويثها للبيئة المحيطة فخلال سنة 2015، دفع المصنع ما يقارب 270.000.00 دج للحمادية ببرج بوعريريج (14 سبتمبر 2015) لاستغلال محاجر القطاية ودفع 12.468.000.00 دج بتاريخ 31 ديسمبر 2015 من طرف مندوب البيئة لبلدية حمام الضلعة (ولاية المسيلة) و 270.000.00 لأولاد جلال ببسكرة (محجرة).

نيا: كلفة الإصلاح البيئي: في إطار سياستها البيئية تتحمل المؤسسة تكاليف شراء الوسائل والمعدات ذات العلاقة لحفاظ وحماية البيئة وتقسم إلى تكاليف حماية الهواء، إدارة النفات، إدارة المياه.

جدول رقم (05): استثمارات المؤسسة من معدات ووسائل لحماية البيئة.

الوحدة: 1000.00دج

التكاليف / نوع الاستعمال	المعدات والوسائل	النسبة%
حماية الهواء	3.682.400	96.066
إدارة النفات	25.800	0.6730

إدارة المياه	125.000	3.261
لموع	3.833.200	100

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على سجلات مصلحة البيئة.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة أكثر من 96 % من الاستثمارات موجهة لحماية الهواء من التلوث والانبعات، وتركز الإدارة على هذا النوع من التلوث كثيرا، في مقابل استثمار بـ 0.67% في إدارة النفات و 3.26% لإدارة المياه وهو استثمار ضئيل في مقابل الاستثمار في حماية الهواء.

نستنتج أن المؤسسة تعطي الأولوية في استثمارلا البيئية لحماية الهواء من التلوث بسبب غازات So2,Nox,Co2 والغبار والأتربة المتناثرة.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة لافارج حمام الضلعة لموضوع مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية، يبرز حداثة تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة و قلة الإطارات المتخصصة في مجال البيئة حيث انحصر اهتمام مصلحة البيئة على تطبيق النظام على مستوى العملية الإنتاجية، وبناءا عليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تخلف المؤسسة أثناء نشاطها آرا بيئية واجتماعية معتبرة، وفي مقابل ذلك تتحمل تكاليف بيئية ضخمة نتيجة الإضرار لبيئة والصحة العامة وتولي المؤسسة اهتماما كبيرا لذا الجانب؛
- تركز المؤسسة على الاهتمام لتحسين المستمر في العمليات الإنتاجية من خلال إدخالها للتكنولوجيا الجديدة والنظيفة (مصافي ومرشحات هواء)؛
- عدم اهتمام المؤسسة لتحسين في مخرجات العملية الإنتاجية أي منتج الإسمنت في حد ذاته لأخذ لبعد البيئي في تركيبته وتصميمه، ما يعكس غياب الاستراتيجية البيئية المرتبطة لمنتجات النهائية؛
- مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الإسمنت لم تتحصل بعد على شهادة ISO14001، نظرا لعدم تطبيق المعايير والتدابير البيئية المفروضة في التشريعات الجزائرية بجدية مة خاصة فيما يتعلق لتلوث الهوائي؛
- تتخلص المؤسسة من النفات الصناعية المتولدة عن نشاطها من خلال البيع في المزاد العلني أو الحرق أو التخلص منها في مركز الردم التقني بحمام الضلعة أو منحها مجا لمؤسسات الاسترجاع الأصلية، ما يبرز اهتمامها بتحقيق التسيير الكفؤ للنفات لكن الهدف الأساسي كان التخلص منها إلى الصفر، وليس تقديرها كمصدر تمويلي لمختلف عمليلا واستثمارلا؛
- تعمل إدارة المؤسسة على تقديم خدمات قيمة للعمال وذلك بتلبية احتياجلم والاهتمام لطاقات البشرية وتدريبها خاصة ما تعلق منها لبيئة وفتح لال لهم للمشاركة في صنع القرار، ما من شانه رفع المعنوت وإنماء روح المبادرة والإبداع والابتكار في لال البيئي.

خاتمة:

تدرك المؤسسة محل الدراسة ضرورة دمج الإعتبارات البيئية ضمن نشاطها، لكنها تجد صعوبة في الإنتقال إلى أساليب إدارة المخاطر البيئية وفق التكنولوجيا البيئية وفي كثير من الأحيان تكون هذه العراقيل تقنية وبشرية أكثر منها مادية، وتعتمد على التكنولوجيا البيئية الحديثة عتبارها مطلب أساسي يفرضه الواقع المتسارع والتغيرات الحاصلة لمواكبة العصر، لذا إ نتهجت أساليب إنتاجية أنظف للحد من أر التلوث، فهي تقوم في الغالب لصيانة الدورية لمعدات الانتاج والاعتماد على تدريب اليد العاملة التقنية حسب الإحتياجات الميدانية، وتعتمد المؤسسة على تدوير النفات كاستراتجية للحد من الأخطار البيئية فنجد المؤسسة تقوم بمراقبة وتثمين نفلا وتعتبرها من أهم الوسائل في مكافحة التلوث، وتحقق من وراء ذلك مداخيل مالية إضافية فهي بذلك تحد من التلوث داخل وخارج المؤسسة، وتحسن من صورة المؤسسة، وتقوم المؤسسة بمعالجة المياه الصناعية المستعملة من خلال إنشاء محطة لمعالجة المياه وإعادة تدويرها للإستفادة منها مجددا، إلا أن المؤسسة تجد صعوت في ترشيد إستهلاك المواد الأولية نظرا للحاجة الكبيرة لها في العملية الانتاجية، وبذلك يبقى الإهتمام الأول والأخير هو إستمرار الإنتاج وتفادي إنقطاعه ي طريقة ولو على حساب البيئة.

الهوامش:

1-كلود فولسين، بيتر جيمس. ترجمة علا أحمد صلاح: الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر، 2001.

2-زكر مطلك الدوري، أبو بكر أحمد بوسالم، مداخلة بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي14و15 فيفري 2012.

3-الطاهر خامره: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرح ورقلة، دفعة 2007.

4- بومدين بروال: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي:18-19 ماي 2011.

5-عايد عبد الله العصيمي: المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015.

6-مُحَّد لمين بن الطاهر: إدراج البعد البيئي في أنظمة الجودة كمدخل لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، دفعة 2014.

7- حسين مصطفى هلالي: الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، العدد02، 2005.

8-منية غريبة، سفيان ساسي: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرح، ورقلة، يومي: 20 و21 نوفمبر 2012

9-سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، قسم علم الاجتماع، جامعة الطارف، العدد02، 24 مارس 2014.

10- محسن مُحَّد أمين قادر: التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دفعة2009.

11- عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، 2007.

12-Bruno Boudin, Bernard Zuindeau: Socioéconomique de l'environnement et du développement durable: état des lieux et perspectives, Revue CAIRN INFO, N°135, 2006.

13-Erwan Harscot: développement d'une comptabilité enviromentale orientée vers la création de valeur, mémoire doctorat, l'école national d'arts et métiers, Paris, France, 2007.

14-Naoufel Mezoughi: Analyse économique des approches volontaires de régulation de l'environnement, mémoire doctorat en sciences économiques, université de bourgogne, France, 2005.

15-SEMIRATH Brice Mondoukpe lagnika: La gestion des risques environnementaux au sein des entreprises Immobilières, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en sciences de L'environnement, Université du Québec à Montréal, CANADA, Février 2009.